

مفهوم المحاسبة الخلاقة ومدى تطبيقه في العمليات المحاسبية

جمانة حنظل التميمي*

المقدمة

هناك العديد من المفاهيم الجديدة ظهرت في علم المحاسبة , ولعل احد هذه المفاهيم هو مفهوم المحاسبة الخلاقة . اذ غالباً ما نلاحظ أن هناك الكثير من البدائل المتوفرة في السياسات والإجراءات التطبيقية المحاسبية التي تفسح المجال أمام بعض المحاسبين التلاعب في الكشوفات الختامية للشركة بما يخدم مصالحهم الشخصية او بما يحقق مصالح الشركة المخطط لها . وهذا التلاعب عادةً ما يكون ضمن الاطار القانوني او بما تسمح به المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا " عاما " , أي لا تثار أية شكوك حول صحة هذه الكشوفات أو نزاهة المحاسب المعد لهذه الكشوفات الختامية . وأن هذا التلاعب القانوني غير المبرر في البيانات المالية هو ما يعرف بالمحاسبة الخلاقة وأن هناك من أطلق عليه أيضا بالمحاسبة الابداعية ولأهمية هذا الموضوع وخصوصاً في الوقت الراهن وانتشاره في التطبيقات المحاسبية بشكل خطير , كان لابد من التطرق الى هذا الموضوع موضحة مفهوم المحاسبة الخلاقة وما هي الاجراءات التي يستطيع المحاسب اتخاذها عند التلاعب في البيانات المحاسبية محاولة توضيح السبل امام المدققين الداخليين والمراقبين الخارجيين على وجه العموم الذين يستطيعون أن يتخذونها للكشف عن مثل هذه التلاعبات وكيفية معالجتها ان وجدت . وعليه جاءت هذه الدراسة لتعالج هذا الموضوع من خلال التطرق الى الجانب النظري الذي يوضح مفهوم المحاسبة الخلاقة واسبابها وطرقها وكيفية معالجتها وايضا القيام بالدراسة الميدانية في عينة من الشركات العراقية وقد ركزت الباحثة على شركات القطاع الخاص لانها المجال الاوسع لتطبيق مثل هذه المفاهيم وقد حددت العينة بثلاث شركات وقد تعتمد الباحثة على عدم ذكر عناوين الشركات لحساسية الموضوع , معتمدة في دراستها على قائمة الاستبانة التي تضمنت مجموعة من الاسئلة ذات الصلة ببعض البنود المحاسبية وبيان كيفية التلاعب فيها محاولة الوصول الى الحلول الممكن تطبيقها لاكتشاف مثل هذه التلاعبات . ومن الله التوفيق

أهمية الدراسة :-

* مدرس مساعد المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

كثيراً" ما نلاحظ أن هناك الكثير من البدائل المتوفرة في السياسات والإجراءات التطبيقية المحاسبية التي تتيح المجال للكثير من المحاسبين من التغيير والتبديل في الطرق المحاسبية المستخدمة بدون مبرر يذكر ، قد يكون الهدف من ذلك هو التلاعب في النتائج الختامية بما يخدم مصالحهم الشخصية أو انسجاماً مع أهداف الشركات العاملين فيها وبصورة قانونية وخصوصاً في الوقت الراهن مما زاد الإبهام أمام المدققين في كيفية اكتشاف مثل هذه التلاعبات في القوائم الختامية .

وعليه جاءت هذه الدراسة لتوضيح معنى المحاسبة الخلاقة ومدى إمكانية استخدامها في التطبيقات المحاسبية موضحة أوجه التلاعبات التي يستطيع المحاسب استخدامها في التطبيقات المحاسبية ومدى تطبيق إجراءات مضادة لمثل هذه التطبيقات .

مشكلة الدراسة :-

كثيراً" ما يطبق مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية من قبل المحاسبين العاملين في الشركات العراقية مستغلين الثغرات القانونية الموجودة في السياسات المحاسبية والغموض الذي يكتنف هذه السياسات والذي يؤثر سلباً على دور المدقق في اكتشاف التلاعبات الممكن حدوثها في القوائم الختامية .

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى الآتي :-

١) توضيح مفهوم المحاسبة الخلاقة

٢) التعرف على مدى إمكانية تطبيق مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية

٣) تحديد السياسات المعالجة لحالات الخلل والثغرات الموجودة في السياسات المحاسبية

فرضيات الدراسة :-

١) هناك تطبيق واضح من قبل المحاسبين لمفهوم المحاسبة الخلاقة في الممارسات المهنية المحاسبية .

٢) هناك ثغرات قانونية في السياسات المحاسبية تمكن المحاسب من التلاعب في القوائم الختامية وبصورة قانونية

مفهوم المحاسبة الخلاقة :-

هناك العديد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في التطبيقات المحاسبية ومنها مفهوم المحاسبة الخلاقة , وقد نال هذا المفهوم الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين لما له من اثر اكبير على التطبيقات المحاسبية ومن ثم على نتيجة أعمال الشركات .

فقد وردت تعاريف كثيرة بهذا المفهوم إذ عرفها (محمد مطر) على إنها التطبيقات المحاسبية التي تلجأ إليها الشركات محاولة " منها لتحسين صورة وضعها المالي أي أحداث تغيير صوري (غير حقيقي) في أرباحها أو في مركزها المالي من خلال استغلال الثغرات القانونية المتوفرة في السياسات المحاسبية أو الاستفادة من تعدد البدائل المحاسبية التي تسمح باتباع المعايير المحاسبية في مجالات القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية (مطر , ٢٠٠٣ , ١٠١) . أما (Newman) فقد أشار إلى أن العديد من الشركات العملاقة مثل (Enron) قد انهارت بسبب تطبيق مفهوم المحاسبة الخلاقة في تطبيقاتها المحاسبية , إذ يرى (Newman) إن الانهيار كان بسبب ممارسة المحاسبة الخلاقة التي تتعهد بعرض المعلومات الايجابية غير الصحيحة بصورة قانونية لمتخذي القرار (Newman , 2004 , 9-10) أي إن بسبب هذه التلاعبات القانونية في القوائم الختامية وإنتاج معلومات مضللة كانت السبب في انهيار الشركة العملاقة (Enron) . وضمنياً يتضح ان المحاسبة الخلاقة ما هي إلا إجراءات ضمن النطاق القانوني صحيحة ولكنها في الواقع ما هي إلا عبارة عن تزييف وتسوية في المعلومات المحاسبية والقوائم الختامية للشركة . وان لتعثر الشركات أو انهيارها أضراراً مادية ومعنوية تصيب فئة الملاك وفئة المساهمين والفئات الاجتماعية الأخرى كالمقرضين والموظفين والعلماء وغيرهم (مطر , ٢٠٠١ , ٩) ومن هذا فأن عملية التشويه في القوائم الختامية ليس بالأمر البسيط والسهل . ولا بد من العناية بهذا المفهوم ودراسته بشيء من التركيز .

أما (Amat) فقد عرف مصطلح المحاسبة الأخلاقية على أنها (العملية التي يستغل فيها المحاسبون معرفتهم بالإجراءات المحاسبية ويستخدمونها لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات شركات الأعمال) (Amat et al, 1999 , 3) أي أكد الباحثون هنا إن استخدام المحاسبة الخلاقة في المعالجات المحاسبية معتمد بالدرجة الأولى على الأخلاق المهنية للمحاسبين وعلى الدوافع التي ينوي المحاسبين تحقيقها بالدرجة الثانية وأنها عملية تلاعب في الأرقام المسجلة بالقوائم الختامية مستغلين الثغرات القانونية الموجودة في القواعد المحاسبية .

أما (Naser) فقد عرف مفهوم المحاسبة الخلاقة بأنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية المتحققة فعلا" إلى ما يحقق الرغبة من خلال استغلال الثغرات الموجودة في القواعد المحاسبية أو تجاهل وإهمال بعضها أو كلها (Naser , 1993 , 2) و (Amat et al , 1999 , 5) . ولم يختلف كثيرا" تعريف (Jameson) عما ذكر أعلاه فقد وضح بأن مفهوم المحاسبة الخلاقة بالفكرة الآتية:-

إن المعالجات المحاسبية تشتمل على المرونة الكافية لحسم الصراعات ما بين الرغبات المتنافسة لتقديم نتائج أكثر قبولا" للأحداث المالية وإن هذه المرونة قد تسبب بعض حالات الغش والتلاعب والتحرير وهي ما تعرف بالمحاسبة الخلاقة (Jameson , 1988 , 8) و (Amat et al , 1999 , 3) .

أكد (الشيرازي) على مفهوم المحاسبة الخلاقة ضمنا" حيث أكد على أن المحاسبين يدركون بأن النظام المحاسبي عرضة للتلاعب والغش وذلك بسبب حرية الاختيار بين البدائل التي تجيزها المعايير والقواعد المحاسبية (الشيرازي , ١٩٩٠ , ٣٦٥) .

وقد ذكر (مطر) أن هناك نواحي قصور في البيانات المالية المنشورة في القوائم الختامية نتيجة اعتمادها على فروض ومبادئ محاسبية فيها درجة عالية من المرونة والتي تؤثر في طبيعة هذه البيانات ومن ثم ينعكس تأثيرها على القرارات المتخذة من قبل المستخدمين وإن نواحي القصور هذه تتمثل بالآتي (مطر , ٢٠٠٣ , ١٣) مصدر سابق

١) الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي : - أي إن الأرقام المنشورة في القوائم الختامية متأثرة بطبيعة وطريقة القياس التي تتبعها الشركة فمثلا" الشركة التي تستخدم طريقة القسط المتناقص في احتساب الاندثار يختلف عن نتيجة الشركة التي تستخدم طريقة أخرى كطريقة القسط الثابت حتى وإن كانت الشركتان متساويتان في جميع نواحي نشاطهما التشغيلي أو تختلف النتائج ما بين الشركتين أيضا" حسب طبيعة التحفظ في السياسات التي تتبناها إدارة الشركات في السياسات المحاسبية

٢) إن البيانات المحاسبية هي بيانات وصفية وإن التقارير المالية تحتوي على بيانات محاسبية ذات طبيعة كمية وإن متخذي القرارات يحتاجون إلى بيانات ذات طبيعة كمية ووصفية وخصوصا" في مجال التحليل المالي .

٣) هناك من الفروض والمبادئ المحاسبية المعتمدة كفرض ثبات وحدة النقد وفرض الاستمرارية تجعل من البيانات مضللة وغير صالحة خصوصا في فترات التضخم وفي الحالات التي تكون فيها فترات المقارنة طويلة نسبيا أي إن البيانات غير معبرة عن الواقع الفعلي (الحقيقي) لنتيجة أعمال الشركة وعليه تصبح البيانات مجالا للشك ومن ثم تفقد أهم ركيزة لها .

وعليه يستطيع المحاسب المعتمد في تطبيقاته على مفهوم المحاسبة الخلاقة أن يستغل نواحي القصور هذه في البيانات المحاسبية لتعديل البيانات المنشورة في القوائم الختامية بما يتلائم مع أغراضه الشخصية أو أهداف الشركة التي يعمل لحسابها .

الطرق المستخدمة في تطبيق المحاسبة الخلاقة :

هناك طرق مختلفة يستطيع المحاسب من تطويعها لخدمته في التلاعب بالبيانات المحاسبية ، مما تجعل هذه البيانات مضللة ومشوهة بالنسبة لمستخدميها ، إذ إن ممارسات المحاسبة الخلاقة تتعهد بعرض معلومات ايجابية بصورة قانونية تتواءم مع أهداف الشركة .

يلاقي مدقق الحسابات صعوبة في اكتشاف مثل هذه التلاعبات لأنها وكما معروف أن هذا التلاعب يجري ضمن نطاق القانون ولا يثير أية شكوك أو تساؤلات حول المحاسبين ، وعليه فلا بد من تحديد الكيفية التي يمكن أن يستخدمها المحاسبون لإجراء مثل هذه التلاعبات ، ويمكن تصنيفها بالآتي :

١. إدخال عمليات مصطنعة (غير فعلية) على الكشوفات الختامية لغرض التلاعب فيها ، مثل إجراء عمليات بيع وهمية (130 , 1997 , Taylor and Gelezon) أو تأجيل إثبات قيم مشتريات جريت في نهاية السنة وأجل تسجيلها إلى السنة القادمة ، وغيرها من العمليات المصطنعة التي تؤثر على نتيجة أعمال الشركة .

٢. بعض المعاملات المحاسبية تعتمد على التنبؤ بشكل كبير وبما أن عملية التنبؤ تخضع للتقدير الشخصي للمحاسب فإن درجة الخطأ وعدم الدقة تكون كبيرة جدا فيها ، مثلا تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت لغرض احتساب الاندثار ، إذ يعتمد تقدير العمر الإنتاجي للأصل على تخمين وتنبؤ المحاسب وان المحاسب المبدع (أي الذي يعتمد على مفهوم المحاسبة الخلاقة في تطبيقاته المحاسبية) تكون فرصة الخطأ عنده كبيرة جدا .

٣. التلاعبات غير القانونية في أسعار صرف العملات الأجنبية وخصوصاً أن بيئة المحاسبة بيئة ديناميكية متغيرة (غير مستقرة) بالنسبة لأسعار صرف العملات ، فعليه يستطيع المحاسب المبدع إن يستغل فرصة التقلبات في أسعار الصرف في ترجمة العملات الأجنبية لغرض مصالحه الشخصية أو خدمة إدارته العليا (مطر ، ٢٠٠٣ ، ١٠٣).
مصدر سابق

٤. استغلال أرباح متحققة من التصرف بالبنود الاستثنائية (إيرادات نشاط غير جاري) ، إذ يستطيع المحاسب المبدع تضمين مثل هذه الإيرادات وإضافتها إلى الربح التشغيلي دون الإفصاح عن تلك البنود لزيادة الربح التشغيلي المتحقق .

٥. تعدد الطرق والبدائل المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمستخدمه في التطبيقات المحاسبية (Amat et al , 1999 , 3) ومن ثم يستطيع المحاسب المبدع اختيار الطريقة المحاسبية التي تلائم أهدافه وإغراضه ، فمثلاً يستطيع المحاسب المبدع من التغير غير المبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي مثلاً من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً أو بالعكس للتأثير على قيمة كلفة البضاعة المباعة ، أو مثلاً في تقييم الاستثمارات طويلة الأجل أو في احتساب مخصصات الاندثار فيستطيع المحاسب المبدع التغير من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت أو بالعكس حسب الأهداف المنشودة .

٦. التلاعب في تواريخ إثبات العمليات المحاسبية بما يحقق المصالح المرغوب فيها ، فمدراء الشركات يكونون أحراراً في اختيار السنة التي يبيعون فيها استثماراتهم من أجل زيادة الأرباح (Amat et al , 1999 , 6) وكذلك المحاسب المبدع يستطيع التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيف الاستثمارات المتداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها في السوق . أو تأجيل إثبات قوائم المشتريات التي تمت نهاية السنة الحالية وإثباتها في بداية السنة القادمة لتخفيض كلفة البضاعة المباعة ومن ثم تحقيق زيادة وهمية في الأرباح .

٧. قد يكون هناك تلاعب في الكشوفات المالية من خلال إخفاء أو حذف بعض المعلومات المهمة مثلاً حذف قيم نقدية صرفت لأغراض عرضية كأن يكون (مصاريف لحوات

طارئة) أو إضافة مثل هذه المصاريف إلى القوائم المالية لتخفيض صافي الدخل ومن ثم تخفيض في مبلغ الضريبة المترتب على الشركة أي التلاعب لأغراض التهرب الضريبي ، أو قد يعمل المحاسب المبدع على تعليق أو عدم ذكر بعض المعلومات المهمة عن القضايا القانونية المرفوعة على الشركة التي يعمل فيها وخصوصا تلك التي ترتب على الشركة غرامات مالية ، محاولة منه لتحسين الصورة المالية للشركة أمام المساهمين فيها . (Taylor and Gelezon , 1997 , 130-131) .

ويمكننا القول إن ممارسات المحاسبة الخلاقة لا تقتصر عند هذا الحد وإنما هناك الكثير من الطرق التي بأمكان المحاسب المبدع من استخدامها لغرض التلاعب في البيانات المالية للشركة وإنها لا تختصر عند بند محاسبي معين وإنما تشمل جميع البنود المحاسبية ، وعليه فيجب على المدقق أن يكون أكثر حذرا عند فحصه للكشوفات الختامية وكذلك الحال بالنسبة للمحلل المالي لتقييم أداء الشركات بصورة صحيحة .

إجراءات المعالجة لطرق المحاسبة الخلاقة :

بعد تحديد أهم الطرق التي يستطيع المحاسب المبدع استخدامها للتلاعب في البيانات المالية عملت الجهات المحاسبية التنظيمية والقانونية على وضع إجراءات معالجة للطرق المستخدمة في المحاسبة الخلاقة وهي :

- (١) إن إثبات العمليات الوهمية (غير الحقيقية) يستطيع المدقق معالجتها من خلال تطبيق مفهوم البحث عن جوهر العملية وليس على ظاهرها أي إثبات المنفعة الاقتصادية من كل عملية وليس تحديد شكلها القانوني هو الذي يحدد جوهرها المحاسبي (Amat et al , 1999 , 6) فمثلا " في حالة البيع الوهمي يستطيع المدقق من التحقق من إيصالات (القوائم) عملية البيع وخصوصا " بالنسبة لعمليات البيع التي تمت مع أطراف قريبة من الشركة . أو تأجيل إثبات قوائم المشتريات من نهاية السنة الحالية وإثباتها في بداية السنة القادمة يستطيع المدقق إثبات مثل هذه العمليات من خلال مراجعة قوائم الشراء وإثبات تواريخها (أي إجراء مراجعة مستندية لقوائم الشراء) .
- (٢) أن في عمليات التنبؤ أو استخدام الحكم الشخصي تكون نسبة الخطأ عالية جدا " وعليه يمكن ضبط حالة سوء استخدام الحكم بطريقتين :

أ – الطريقة القانونية : أي عمل اللجان المحاسبية الدولية من وضع قواعد قانونية تحد من استخدام الرأي الشخصي .

ب – الالتزام بحالة المطابقة والثبات : أي يعني أن الشركة التي تستخدم طريقة قياس معينه نتيجة للظروف التي تحيطها عليها الالتزام بهذه الطريقة للسنوات اللاحقة مادامت الظروف لم تتغير . ويلعب المدقق دوراً " مهماً " في هذا الجانب إذ يقع على عاتقه عملية تحديد مدى الاستفادة من السياسة المحاسبية المتبعة في الشركة وعليه أن يتأكد إن عملية التقدير والتخمين مبني على أسس موضوعية وقانونية وليست عملية عشوائية فأن وجد المدقق أن عمر الأصل الثابت قد تم تخمينه بأكثر أو اقل من عمره الحقيقي وجب عليه الاشارة على إن قائمة الدخل قد تم تحميلها بقسط اندثار خلال السنوات الماضية بأكثر أو اقل مما يجب ووجب عليه التوصية بأجراء إحدى الخطوات العلاجية الآتية: - (آل ادم والرزق , ٢٠٠٠ , ٣٢٧)

أ – التوصية بغض النظر عن السنين السابقة التي استخدم فيها الأصل الثابت والتي حملت بمبالغ استهلاك بأقل أو أكثر مما يجب , واعتبار القيمة الدفترية للأصل الثابت في تاريخ تبديل نسبة الاستهلاك أساساً " لحساب مبلغ الاستهلاك السنوي لعمر الأصل الثابت الحقيقي

ب – إجراء قيود تصحيح الأخطاء التي نتجت عن نسبة الاستهلاك الخطأ في السنوات الماضية بعد تصحيح نسبة الاستهلاك والتي تعتبر (نسبة الاستهلاك الجديدة) أساساً " لاحتساب مبالغ الاستهلاك السنوي لما تبقى من عمر الأصل الثابت

٣) أما ما يخص التلاعبات بأسعار صرف العملات الأجنبية فإن على المدقق أو المحلل المالي التأكد من تاريخ عملية صرف العملات الأجنبية والتأكد من سعر السوق للأوراق الأجنبية في تلك الفترة من خلال مراجعة النشرات الاقتصادية الدورية الصادرة عن الأسواق المالية .

٤) أن الإيرادات غير الجارية (العرضية) هي الإيرادات التي تحدث بسبب ظروف " طارئة " أي إيرادات غير متكررة لا تخص طبيعة أعمال الشركة وتظهر في قائمة الأرباح والخسائر بمعزل عن الإيرادات الجارية التي تخص طبيعة عمل الشركة (الشاوي , ١٩٧٦ , ٢٨٦) فعلى المدقق إن يحتسب الربح التشغيلي بعد استبعاد الإيرادات العرضية (غير الجارية) وإظهار الربح التشغيلي بقيمته الحقيقية .

٥) العمل على التقليل من الاختيار بين الطرق المحاسبية عن طريق التقليل من الطرق المحاسبية المسموح استخدامها في التطبيقات العملية أو من خلال تحديد الظروف التي تستخدم فيها كل طريقة . أي يقع على عاتق المدقق التأكد من المطابقة في استخدام المحاسبة فالشركة التي تستخدم طريقة معينة لتصل نتيجة أعمالها إلى مستوى ترغب فيه عليها أن تواصل استخدام هذه الطريقة في السنوات القادمة حتى وإن كانت درجة الاستفادة من هذه الطريقة المحاسبية لا تحقق الهدف المرغوب فيه (Amat et al , 1999 , 6) وإن على المدقق الوقوف على عملية التغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى كالتغيير من طريقة الوارد أخيراً " صادر " أولاً إلى طريقة الوارد أولاً " صادر أولاً " في تقييم المخزون وتوضيح مدى تأثير هذا التغيير على البيانات المالية .

٦) إن التلاعب في توقيت العمليات المحاسبية بما يتلاءم مع مصالح الإدارة أمر في غاية الأهمية إلا أنه يمكن السيطرة على هذه العملية من خلال إجراء عمليات إعادة التقييم المنظمة للبنود المحاسبية واحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الفرق في تقييم هذه البنود في كل سنة حال حدوثها وقد أشار (Amat) إن مجلس المعايير البريطانية قد أوصى بضرورة استخدام إعادة التقييمات بدلاً من استخدام الكلفة التاريخية في إثبات المعاملات المحاسبية (Amat et al , 6 , 1999) مصدر سابق، ويجب الإشارة هنا إلى إن مسألة إعادة التقييم للبنود المحاسبية تجري في حالات معينة خصوصاً في حالات التغير العام في مستوى الأسعار السوقية أو عندما يراد المدقق نوعاً من الشك في تصنيف بعض الاستثمارات المالية مثلاً.

٧) أما فيما يخص عملية إخفاء بعض المعلومات المهمة أو تعليق بعض القضايا القانونية فيحتم على المدقق أن يضع في تقييماته الخطر الكامن في أن التحايل قد يسبب في احتواء الكشوفات الختامية على معلومات غير صحيحة (Taylor and Gelezon , 1997 , 131 - 132) وعليه التأكد من كل معلومة (شاردة أو واردة) في الكشوفات وخاصة الأحداث المادية فمن السهل على المدقق إثباتها من خلال الاستفسارات الشخصية أو الرجوع إلى تقارير مدونة عند القسم الإداري .

مبررات استخدام مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية : -

إن الكثير من الشركات تعمل على استخدام مفهوم المحاسبة الخلاقة لتحقيق غاية تروجوها الشركة ، وإن هذه الغايات من الممكن تصنيفها بالآتي : -

(١) خلق مظهر اتجاه الربح الجيد , إذ أن بعض الشركات تهدف إلى إظهار أرباح جيدة كي تزيد من عدد المستثمرين فيها مما يساعد الشركة على تحسين رأس مالها (Amat et al ,1999) , 9 ,

(٢) التلاعب بالإرباح لغرض ربطه بالتوقعات والتنبؤات فقد ذكر (Fox , 1997) و (Amat et al ,1999,8) على أن شركة (Microsoft) تقوم بوضع خططها المستقبلية مع توقعاتها بالإرباح المستقبلية , فعندما تقوم الشركة ببيع برامجياتها تحتفظ بقسم من الإرباح للسنوات القادمة لتغطية التكاليف في تلك السنوات وجعل أرباحها مطابقة لتوقعاتها في تلك السنة (٣) يميل المدراء إلى إتباع سياسة المحاسبة الخلاقة في تعاملاتهم ان كان لهم تعاملات داخلية بأسهم شركتهم , حتى يأخروا من خروج المعلومات إلى السوق الأمر الذي يساعدهم من الاستفادة من بياناتهم الداخلية .

الدراسة الميدانية :-

هناك الكثير من الشكوك حول مدى استخدام مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات العملية المحاسبية , وللوقوف على هذه الأسئلة , ارتأت الباحثة استخدام أسلوب الاستبانة لطرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة على الجهات التدقيقية العاملة في الشركات , ولابد من الإشارة الى أن مسألة استخدام مفهوم المحاسبة الخلاقة يثار في شركات القطاع الخاص , لان الشركات الحكومية يكون فيها الصالح العام هو السائد وليس هناك مصلحة شخصية للإدارة العليا أو للمحاسبين , ولكن هذا لا يعني أن هناك تأكيداً بعدم تطبيق مفهوم المحاسبة الخلاقة في الشركات الحكومية إلا إن الاستخدام يكون أقل مما هو عليه في الشركات الخاصة .

إن الاستبانة عبارة عن مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بإمكان المراقبين الخارجيين الاستعانة بها لاكتشاف التلاعب في الكشوفات المالية إن وجد . وقد وجهت هذه الأسئلة الى الجهات التدقيقية الموجودة في عينة من شركات القطاع الخاص للوقوف على مدى الاستفادة منها ومدى إمكانية تطبيقها للوصول الى نتيجة معقولة . وقد استعانت الباحثة بالمعيار الثنائي لصياغة أسئلة الاستبيان و الاجابه محددة (بنعم أو كلا) .

عرضت هذه الأسئلة على مجموعة من أصحاب الخبرة المهنية في المجال التدقيقي لتحديد أهمية السؤال حيث تدرجت أهمية الأسئلة من درجة مهم جداً " يأخذ أعلى درجة وهي (٥) الى مهم

نسبياً" يأخذ درجة (٤) ومهم يأخذ درجة (٣) واقل أهمية يأخذ درجة (٢) وغير مهم يأخذ درجة (١) . والجدول التالي يوضح نماذج الأسئلة المصاغة في استمارة الاستبانة

ت	الأسئلة	نعم	كلا	درجة أهمية السؤال
١	هل يتم الاهتمام بتصنيف الذمم المدينة			٣
٢	هل تم فحص كشوفات الذمم المدينة خاصة أصحاب الديون الكبيرة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للمساهمين وأصحاب العلاقة بالشركة ألام			٥
٣	هل تم التأكد من الكشف عن جميع الديون وخاصة الديون المتعثرة			٤
٤	هل تم التأكد من عدالة الأسعار بالمقارنة مع قوائم الأسعار			٤
٥	إن هناك تغيير في طريقة تسعير المخزون هل تم التأكد من أسباب هذا التغيير			٤
٦	هل تم التأكد من إن الكشوفات المالية لا تتضمن استثمارات بين شركة ألام والشركات التابعة لها أو ذات الصلة بها			٥
٧	هل تم التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم الأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية (شهرة المحل) وعدم المبالغة فيها			٥
٨	هل تم التأكد من عدم التلاعب في نسب أو معدلات اندثار الأصول غير الملموسة من خلال تخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها			٥
٩	هل تم التأكد من عدم ادراج أقساط مستحقة تخص السنة الحالية من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة			٤
١٠	هل تم التأكد من عدم وجود تسديدات لقروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل			٥
١١	هل تم التأكد من عدم إثبات موجودات محتملة الحصول قبل تأكيد شروط تحققها			٥
١٢	هل تم الإفصاح عن القضايا القانونية مرفوعة ضد الشركة			٤
١٣	هل تم التحقق من قوائم البيع (فواتير البيع) بصورة دورية			٤
١٤	هل تم التحقق من صفقات البيع الخاصة بالمخزون وخصوصاً المخزون المقيم بطريقة الوارد أخيراً" صادر أو لا"			٢
١٥	هل يتم التأكد من تكوين مخصصات هبوط الأسعار في الشركة			٣
١٦	هل تتم المراجعة المستندية لفواتير الشراء بصورة دورية حتى نهاية السنة			٢
١٧	إن كان هناك عملية تحويل للمصاريف من مصاريف إيرادية إلى مصاريف رأسمالية (رسملة المصاريف) , هل يتم التحقق من توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف			٤
١٨	هل يتم التأكد من إن الربح التشغيلي لا يتضمن أي بنود استثنائية (غير عادية) دون الإفصاح عن مثل تلك البنود			٤
١٩	هل يتم التحقق من صحة أسعار الصرف للعملات الأجنبية وبصورة رسمية مثبتة			٤
٢٠	إذا تم إغلاق خط إنتاجي معين في الشركة , هل يتم الإفصاح في قائمة الدخل عن اثر هذا			٤

١٧	الإغلاق	هل يتم التحقق من تصنيف الاستثمارات بشكل صحيح	٤
١٨			٤
١٩			
٢٠			
٢١			٣
٢٢		في حالة إعادة تصنيف الاستثمارات , هل يتم التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها	٤
٢٣		في حالة تصنيف بعض بنود الأصول بقصد التأثير على مصروف الاستهلاك والقيم التي تدرج في الميزانية , هل يتم التحقق من مبررات هذا التصنيف	٥
٢٤		هل يتم تخفيض مخصصات هبوط الأسعار بين فترة وأخرى	٥
٢٥		هل يتم التغيير باستخدام الطرق المحاسبية المتعارف عليها لاحتساب الاندثار	٤

بعد إعداد هذه الاستثمارات تم توزيعها على اللجان التدقيقية للشركات الثلاث عينة البحث لمعرفة مدى تطبيق مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية وذلك من خلال استخدام معادلة تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة والتي تنص على الآتي : - (غرايبة وعبد الله , ١٩٧٦ , ١٤)

حجم القيم المعطاة لأسئلة المجال نتيجة الاختبار

درجة فاعلية النظام = $\frac{\text{القيم القياسية للمجال}}{100} \times 100$

القيم القياسية للمجال

إذ تقيس هذه المعادلة درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق للشركة حيث يجب أن تكون الإجابة على التساؤلات من (١ - ٢٣) بنعم أما السؤالين (٢٤ و ٢٥) بكلا فإذا كانت الإجابات على النحو السابق فهذا يعني إن نظام الرقابة الداخلية يؤكد على عدم تطبيق ممارسات مفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات العملية للشركة . أما إذا كانت الإجابات مختلفة على هذه التساؤلات فإن النظام المحاسبي للشركة يطبق مفهوم المحاسبة الخلاقة في تطبيقاته المحاسبية . وعليه فإن كل سؤال سوف يأخذ الدرجة المحددة له حسب أهميته النسبية إن كانت الإجابة عليه صحيحة أما إذا كانت الإجابة خاطئة فلا تحتسب أية درجة للسؤال ومن هذا يتم جمع القيمة الفعلية لإجابات الأسئلة في مجال الاختبار .

وقد حددت الباحثة نطاق بحثها بثلاث شركات على مستوى المحافظة مختلفة في النشاط والحجم كعينة للدراسة والبحث هنا قد تجنبنا ذكر الأسماء لحساسية الموضوع . وعند فحص الاستثمارات المجمعة من جهات التدقيق الداخلي للشركات (عينة الفحص) وتم ملاحظة ما يأتي :

(١) أن الشركة الأولى وهي من الشركات الكبيرة وذات النشاط المتعدد , قد تم ملاحظة ان مجموع القيم الفعلية للأسئلة كانت (٤٢) فإن درجة متانة نظام الرقابة الداخلية يساوي : -

٤٢

درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية = $\frac{42}{100} \times 100\%$

١٠٢

أي إن درجة فاعلية نظام الرقابة درجة ضعيفة نسبياً" لا تتجاوز (٤١ %) أي إن الجهاز التدقيقي لا يركز كثيراً" على ممارسات المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية للشركة . ومنها تستطيع إن تستنتج إن هناك ممارسات لمفهوم المحاسبة الخلاقة في النظام المحاسبي للشركة . وقد تختلف هذه الممارسات من حيث التطبيق فقد تكون الممارسة عن طريق التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة بين فترة وأخرى بدون مبررات تذكر وأحياناً يتم التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية لغرض تحقيق أهدافها المرجوة بالإضافة إلى ممارسات أخرى قد تطبق في التطبيقات المحاسبية للشركة .

أما في الشركة الثانية وهي شركة اقل حجماً من الشركة الأولى فمن خلال جمع استثمارات الاستبانة الموزعة على الجهات التدقيقية نلاحظ إن مجموع الإجابة الفعلية بقيمة (٦٥) وعليه فإن درجة فاعلية النظام في التأكد من الممارسات الخلاقة في التطبيقات المحاسبية تساوي

٦٥

$$\text{درجة فاعلية النظام} = \frac{\text{مجموع الإجابة الفعلية}}{\text{مجموع الإجابة المحتملة}} \times 100 = 63.7\%$$

١٠٢

من خلال الدرجة في أعلاه نلاحظ إن نظام الرقابة الداخلية في الشركة يحاول الكشف عن ممارسة هذه التلاعبات وإن الشركة تحاول التحفظ من ممارسة إجراءات المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية وذلك من خلال ملاحظة درجة فاعلية النظام إذ تساوي (٦٣.٧) أي تجاوزت درجة المتوسط .

أما الشركة الثالثة وهي شركة صغيرة الحجم والنشاط فمن خلال جمع استثمارات الاستبانة الموزعة على جهاز التدقيق الداخلي نلاحظ إن مجموع الإجابة الفعلية بقيمة (٨١) وعليه فإن درجة فاعلية نظام الرقابة تساوي :-

٨١

$$\text{درجة فاعلية النظام} = \frac{\text{مجموع الإجابة الفعلية}}{\text{مجموع الإجابة المحتملة}} \times 100 = 79.1\%$$

١٠٢

وهي نسبة عالية نسبياً أي أن درجة متانة النظام قوية نوعاً ما بدرجة جيد جداً" وعليه فإن النظام المحاسبي للشركة لا يعتمد على تطبيق مفهوم المحاسبة الخلاقة في الممارسات المحاسبية وذلك من خلال ملاحظة إجابة المدققين الداخليين على التساؤلات أي إن تطبيق النظام الرقابي جيد جداً" على الممارسات المحاسبية في الشركة ولكن لا نستطيع أن نكون جازمين في هذه المسألة لأن درجة فاعلية النظام هي تقريباً ٨٠ % أي هناك خلل مقداره ٢٠ % ومن خلال هذه النسبة

نستطيع القول إن من الممكن إن تمارس الشركة ممارسات المحاسبة الخلاقة ولو بشكل بسيط لأغراض متعددة قد تكون مثلاً "للتهرب الضريبي أو لتحسين الوضع المالي للشركة في حالة تعثرها مالياً".

ومما سبق نستنتج إن ممارسات المحاسبة الخلاقة يمكننا الكشف عنها من خلال ملاحظة نظام الرقابة الداخلي للشركة وأحياناً "يمكننا الكشف عن هذه الممارسات من خلال المراقبين أو المحللين الماليين للشركة".

إن درجة ممارسة هذا المفهوم تختلف من شركة إلى أخرى، فالشركات الكبرى تكون فيها فرصة ممارسة المحاسبة الخلاقة كبيرة نوعاً "ما وتقل بالنسبة للشركات الأقل حجماً" وتكون نسبة ممارسة المحاسبة الخلاقة في الشركات الصغيرة ضئيلة نوعاً "ما لصغر حجم التعاملات الاقتصادية وصغر نشاطها المالي".

الاستنتاجات والتوصيات

١ () الاستنتاجات

من خلال ملاحظة تطبيق الدراسة الميدانية في عينة من الشركات تم ملاحظة الآتي :-

١ () هناك ممارسات لمفهوم المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية للشركات عينة البحث وهي متنوعة جداً "قد تكون بشكل إثبات عمليات وهمية (غير حقيقية)، إذ يستطيع الكشف عنها من البحث عن جوهر العملية وليس على شكلها فقط، فمثلاً للتأكد من عدم إجراء صفقات صورية يستطيع المدقق الرجوع إلى أصل الوصولات والكشف عن عمليات البيع الوهمية".

٢ () قد تكون ممارسات المحاسبة الخلاقة ناتجة عن سوء استخدام الحكم أو التنبؤات الخاطئة من قبل الكادر المحاسبي الموجود في الشركات فمثلاً "استخدام معدلات اندثار أقل مما هو مقرر أو متعارف عليه أو رسملة مصروف إيرادي بدون توفر شروط الرسملة، فيستطيع المدقق من الكشف عن هذه التجاوزات من خلال التحقق من مدى توفر شروط الاحتساب القانونية أو إعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقاً "للمعدلات المتعارف عليها".

٣ () ممكن أن تكون ممارسات المحاسبة الخلاقة ناتجة من التلاعب في الربح التشغيلي للشركة عن طريقة إضافة بنود استثنائية (عرضية) على الربح التشغيلي، فيستطيع المدقق الكشف عن هذه التجاوزات من خلال استبعاد البنود الاستثنائية من الربح التشغيلي واحتسابه بطريقة ثانية.

٤) ان عملية التلاعب في توقيتات العمليات المحاسبية بما يتلائم مع مصالح الإدارة للشركات غير واردة في التطبيقات المحاسبية من قبل الشركات لكن ان وجدت فيستطيع المدقق هنا إجراء عمليات إعادة التقييم للبنود المحاسبية .

٥) هناك تلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية وهي من انواع ممارسات المحاسبة الخلاقة فيستطيع المدقق التأكد من تاريخ عملية صرف العملات الأجنبية والتأكد من أسعار السوق للأوراق النقدية (العملات الأجنبية) .

٦) كثيرا " ما تكون ممارسات المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية متعددة حسب البنود التي يتم معالجتها كأن يكون التلاعب في بند المبيعات أو في المصروفات التشغيلية أو في النقدية أو كافة البضاعة المباعة أو في الأصول غير الملموسة ونستطيع القول إن بإمكان المدقق أن يصل إلى حل لكل تلاعب .

٢) التوصية :-

توصي الباحثة على ضرورة تأكد الجهة الرقابية الداخلية من عدم ممارسة المحاسبة الخلاقة في التطبيقات المحاسبية للشركات بغض النظر عن نوعها أو حجمها وان المراقب الخارجي يستطيع الكشف عن أية ممارسات لمفهوم المحاسبة الخلاقة حتى وإن كانت بصفة قانونية والتأكيد على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا " عاما " وعدم تجاوزها محاولين إيجاد التوافق بينها وبين الإجراءات التطبيقية للمحاسبة من خلال التأكيد على التحديد الواضح للسياسات المحاسبية المستخدمة وتحديد الثغرات القانونية المتوفرة فيها وإيجاد الحلول لها . والتأكيد على ضرورة عمل المنظمات المهنية المحاسبية القانونية كالجنة المعايير الدولية على الحد من الطرق المحاسبية المقبولة قبولا عاما في التطبيقات المحاسبية والالتزام بطرق معينة تنسم بشيء من الثبات عند التطبيق وان حدث تغير في الطريقة المستخدمة من قبل المحاسب لابد التأكد من الاسباب التي تتطلب هذا التغير، كي يحد من عملية التلاعب في البيانات المحاسبية من خلال التلاعب في الطرق المحاسبية واستغلال الثغرات الموجودة في المبادئ المقبولة قبولا عاما .

والتأكيد على ضرورة الاهتمام في اختيار الكادر المحاسبي اذ من الملاحظ ان اغلب الممارسات الخاطئة تكون بسبب جهل الموظف الحسابي بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما او سوء حكم

وتقدير لبعض البنود المحاسبية وعليه لابد من الاهتمام بالكادر المحاسبي وعمل دورات تطويرية وتأهيلية تحسن من قدرة الكادر الوظيفي وزيادة الخبرة لديه .

المصادر

(١) المصادر العربية :-

١. آل ادم , يوحنا , الرزق , صالح , " المحاسبة المالية / أصول وخصوم وقوائم مالية " , دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع , الأردن , ٢٠٠٠ .
٢. الشاوي , محمد طاهر , " المحاسبة المتوسطة / مبادئ وأسس نظرية وتطبيقات عملية " , مديرية دار الكتب للطباعة والنشر , بغداد , ١٩٧٦ .
٣. الشيرازي , محمد ((النظرية المحاسبية)) , مطبعة ذات السلاسل , الكويت , ١٩٩٠ .
٤. غرايبة , فوزي , عبد الله , خالد أمين , " الرقابة الداخلية للشركات المساهمة العامة / تقييم كمي " , مجلة الدراسات – العلوم الإنسانية , المجلد ٣ , العدد ٢ , ١٩٧٦ .
٥. مطر , محمد , " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني / الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية " , الطبعة الأولى , دار وائل للنشر , ٢٠٠٣ .
٦. مطر , محمد , " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات / دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن " , مجلة البصائر , المجلد ٥ , العدد ١ , آذار , ٢٠٠١ .

(٢) المصادر الأجنبية :-

1. Amat O., Blake J . and Dowds J ., " The ethcs of creativ accounting " , econmics working paper , Dec . 1999 .

2. Fox , J. " Learn to play the Earnings Game " , Fortune , 31 , Jul , 1997 .
3. Jamson , M. , " Practical Guide to creative accounting ,London , 1988.
4. Naser , K. , " Creative Financial accounting : its Nature and use " , prentice Hall , 1993 .
5. New man , Emily , " In The wake of Recent Corporate Collapses and the Demise of Andersen : The Challenge to Restore The accounting professions credibility and public confidence " , university of Tasmaina , 2004 .
6. Taylor , Donald Galezon W. , " Auditing An Assertions Approch " , John wiely and sons , Inc. , 1997